الخلاف العراقي _ الأمريكي بشأن الاستيلاء على مبنى السفارة الامريكية في بغداد

حوراء مجيد حميد درجال

أ.د. عبد الله حميد العتابي

جامعة بغداد

كلية التربية للبنات/ قسم التاريخ

الخلاف العراقي _ الأمريكي بشأن الاستيلاء على مبنى السفارة الامريكية في بغداد

حوراء مجيد حميد درجال
أ.د.عبد الله حميد العتابي

Abstract

This study is a serious attempt to understand the Iraqi-American dispute regarding the seizure of the US embassy building in Baghdad. Through it, it traced the correspondence of the Belgian embassy as the guardian of American interests in Baghdad with the US State Department, and stopped at the strict position of the Belgian ambassador on this subject, and we will try to answer an important question, Was the confiscation of the US embassy building in Baghdad legal? The Iraqi government believed that the secret of the strength of (the Israeli entity) was the American support for it, and that the American military, diplomatic and economic support (for the Israeli entity) was a real impediment to the progress of the relationship between thetwo countries. The position of the Iraqi government regarding the seizure of the US embassy building in Baghdad was a strict one, as the Iraqi government viewed the seizure of the US embassy building in Baghdad as a legitimate right of its rights and must not give it up, and justified its position by saying that the area in which the US embassy is located is a military zone, stressing that the decision to seize was taken after it failed. All diplomatic and technical efforts undertaken by the Ministry of Foreign Affairs with the Belgian embassy responsible for the US interests in Iraq. Either the US administration had insisted that these properties be recovered by a different regime from its point of view, or that they would at least receive fair compensation from the Iraqi government regarding the resumption of relations at some point in the future.

المقدمة

السياسة الخارجية لأي دولة تُعد ركناً اساسياً في السياسة العامة لها ، وهي التي تُحدد من ضمن أمور أُخرى مكانة تلك الدولة في المجتمع الدولي ومقدار احترام ذلك المجتمع ، فضلاً عن ذلك ، تُعد السياسة الخارجية أحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من بوساطتها لتنفيذ أغراض في المجتمع الدولي ، وتسعى السياسة الخارجية لبلد ما إلى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الأُخرى ، ومن أجل تحقيق أمنها وضمان الحدود ، والحالات الاساسية للدولة ، وتكثر الأساليب، والوسائل للوصول الى الأغراض بحسب إمكانات الدولة وقدرتها على التأثير ، فقد تعمل بعض الدوله في إطار سلمي لتحقيق تلك الأغراض ، في حين تغري القوة دولة أخرى على الحرب والعدوان .

تعُد هذه الدراسة محاولة جادة لفهم الخلاف العراقي الأمريكي بشأن الإستيلاء على مبنى السفارة الامريكية في بغداد ، تتبعت بوساطتها مراسلات السفارة البلجيكية بوصفها راعية المصالح الأمريكية في بغداد مع وزارة الخارجية الامريكية ، وتوقفت عند الموقف المتشدد للسفير البلجيكي من هذا الموضوع ، وسنحاول قدر الامكان الإجابة عن سؤال مهم، هل كانت مصادرة بناية السفارة الامريكية في بغداد قانونية ؟

اكدَّ البيان الأول لقادة إنقلاب السابع عشر من تموز ١٩٦٨ [١] ، على طبيعة السياسة الخارجية التي سيمارسها ، وعلى أحترام مقررات مؤتمر عدم الانحياز ، فضلا عن الدفاع عن مصالح العرب القومية ، وأكد البيان على أن الحكومة ستجدد موقفها من دول العالم على وفق مواقف تلك الدول من القضايا العربية ، ولا سيما قضية فلسطين. [٢]

وفي مذكرة لسفارة الجمهورية العراقية في عمان حول الأحداث ، والتطورات الأخيرة في العراق بعد إنقلاب تموز ١٩٦٨ ، أكدت المذكرة على أن تلك الأحداث هي شأن داخلي أولاً ، وأن العراق متمسك بميثاق الجامعة العربية ويعمل على تحقيق وحدة الوطن العربي في النواحي المختلفة، ثانيا ، وفي سياق متصل ، أكدت المذكرة على أن العراق يلتزم بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات ، والأتفاقيات المعقودة جميعها ، مع دول العالم كافة. [٣]

وفي حديث لوزير الخارجية العراقي (ناصر الحاني) [٤] في مؤتمر صحفي عُقد في بغداد في عشرين تموز ١٩٦٨ أشار الى أن سياسة العراق مع الدول الأجنبية تقوم على

أساس المصالح المتبادلة والتعاون البناء ، لا سيما في نطاق الأمم المتحدة ، وأي نطاق آخر يحقق هذه الأغراض ، وأضاف الحاني إننا مدركون ومقدرون مواقف الدول الصديقة من اجل القضية الفلسطينية والتي نحن نعمل عليها على نحو دؤوب من أجل استرداد الأراضي السليبة وإزالة اثار العدوان. (٥)

وقدر تعلق الامر بالموقف الأمريكي من الإنقلاب ، لم تبدَّ الولايات المتحدة الامريكية أي رد فعل رسمي إزاء هذا الانقلاب سواءأ بالتأييد أم بالرفض ، لكن بالرغم من ذلك تابعت المخابرات المركزية الأمريكية هذا الانقلاب عن كثب وتوقعت أن تكون هذه الحكومة الجديدة أكثر صعوبة من سابقتها ، وأن تسعى على المستوي الخارجي الى توثيق علاقتها بالاتحاد السوفيتي ، وهذا اكثر ما كانت تخشاه الولايات المتحدة الامريكية آنذاك (٦)

وعلى الرغم من أن إنقلاب تموز ١٩٦٨ قد وضع البعثيين في السلطة مرة ثانية ، وهذه المرة كان مخططاً للبقاء مدة أطول من المدة الأولى ، إذ ذكر جواد هاشم في مذكراته أنه في إحدى الجلسات الخاصة اكدّ نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين " **ان الحزب جاء ليحكم ٣٠٠ سنة ، ولكي يبقى في الحكم او يعود اليه في حال سقوطه نتيجة إنقلاب عسكري ، فلا بد من وجود مصدر مالي ضخم خارج العراق ، فنحن لا نريد ان نقع في أخطاء عام ١٩٦٣ عندما سقط حكمنا وواجهنا صعوبات مالية كبيرة** " (٧)

والواضح ، أن موقف حزب البعث كان لا يزال غير مستقر في أنحاء البلاد جميعها ، خاصة مع تدني شعبية الحزب ، فعلى وفق تقديرات الحزب نفسه فأن أعضائه في هذه المدة كانوا ، لا يزيدون عن (٥٠٠٠) عضواً ، إذا أراد أن يحتفظ بالسلطة ، فعليه اولاً أن يعزز قبضته على جهاز الدولة والجيش ، ويتجنب الخلافات داخل قيادة الحزب. (٨)

لذلك وجه الحزب متمثلاً بقياداته ، وأعضاؤه كل اهتمامهم نحو هدف واحد إلاَّ وهو تثبيت مركزهم في السلطة ، وضمان بقائهم فيها الى أطول مدة ، وأتخذوا ، عدة إجراءات في هذا السبيل على الأصعدة كافة ، فأقاموا جهاز الأمن الداخلي كأداة لسيطرة الحزب على السلطة وأصبح هذا الجهاز شبه مستقل عن الحكومة ، وسعى النظام في الوقت نفسه الى توسيع قاعدته السياسية الضيقة ، فأتبع سياسة الترغيب والترهيب والخداع السياسي مع قوى المعارضة. (٩)

تناولت الوثائق الامريكية السياسة التي اتبعها حزب البعث تجاه معارضيه ، لاسيما الحزب الشيوعي العراقي ، اذ فشل حزب البعث في إستمالة الشيوعيين ، والمعارضين الاكراد الى جانبه ، على حد سواء ، فعلى الرغم من أن حزب البعث قام بالافراج عن المعتقلين السياسين كافة ، ومن بيهنم الشيوعيين ، الاَّ انهم رفضوا المشاركة في الحكومة مالم تعيد الحريات المدنية الكاملة ، وتصبح الأحزاب السياسية ، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي شرعية ومعترف بها، وهي مطالب رفض البعث تحقيقها. (١٠)

بعد فشل حزب البعث في استمالة معارضيه تابعت وثائق وزارة الخارجية الامريكية من جانبها حملة التطهير الواسعة التي قام بها حزب البعث ، وتمثلت أولى حملات التطهير تلك في اعلان الحكومة في تشرين الأول ١٩٦٨ الكشف عن شبكة تجسس لصالح (إسرائيل) ، أتهم فيها (٣٥) شخصاً من اليهود ، والعراقيين وجرت محاكمتهم (١١) وحكم على (١٤) منهم بالاعدام شنقاً ، منهم (٩) من اليهود العراقيين. (١٢)

رصدت الوثائق الامريكية المسيرات الضخمة التي نظمها حزب البعث ومناصريه ، والتي نظمت في ضواحي بغداد تظاهرة ضخمة ضمت ما يقارب (١٥٠) الف ، سارت الى ميدان التحرير لمشاهدة تنفيذ عمليات الإعدام (١٣) ، إذ عُلقَّ المتهمون على صفوف من المشانق في ميدان التحرير في بغداد ، والبصرة ، وأستمرت عملَيات الإعدام طوال اربع وعشرين ساعة ، ألقُي فيها الكثير من الخطب الرنانة التي تدين الصهيونية ، والاستعمار ، في حين كانت تتدلى أجساد المتهمين من المشانق لعدة ساعات. (١٤)

وقد أثارت تلك الاعدامات ردود فعل دولية غاضبة ، وكان في مقدمة تلك الدول هي الولايات المتحدة الامريكية التي هبت لمساندة اليهود المتهمين ، ففي اليوم نفسه طالبت الحكومة (الاسرائلية) الولايات المتحدة الامريكية باتخاذ موقف ، وإصدار بيان رسمي يدين هذا الحادث المؤســـف ، ويدعو العراق الى الكَّف عن المزيد من إحكام الإعدام بحق اليهود. (١٥)

واستجابت الولايات المتحدة على الفور للضغوط الصهيونية وأصدر وزير خارجيتها وليام روجرز (William Rogers) (١٦) بيانا أدان فيه ما وقع في العراق من إعدام لليهود ، وأكد على إنها مسألة تَثير قلقا عميقا لدي الولايات المتحدة ، وأرسلت وزارة الخارجية في

الوقت نفسه برسالة الى رئيس مجلس الأمن الدولي بتاريخ التاسع والعشرين من كانون الثاني أكدت فيه على إنها على الرغم من إعترافها بحق أي حكومة لإقامة العدل على أي مواطن من مواطنيها، إلاَّ أن الطريقة التي أجرت بها حكومة العراق المحاكمات وعمليات الإعدام تتنافي مع المعايير المتعارف عليها لحقوق الإنسان وكرامته كما أنها جرت على نحو متعمد لإثارة المشاعر ، وزيادة الوضع المتفجر في الشرق الأوسط ، وأن تكرارها من شأنه أن يؤدي الى زعزعة الاستقرار والسلام في تلك المنطقة من العالم. (١٧)

ونقلت بعض الصحف الأمريكية ما نقله شاهد عيان بريطاني من بغداد لمظهر إعدام الجواسيس ، فقد قال واصفاً المشهد آنذاك " **لاكثر من ثماني ساعات في يوم الإعدامات سلمت الشرطة إدارة مدينة بغداد إلى الشبان الذين كانوا يعملون بإرشاد وكلاء البعث فتولى هؤلاء نصب المشانق وحراسة الطرق المؤدية إلى أماكن الإعدامات ، أو مراقبة عشرات الآلاف من المتفرجين ثم الهتاف بطلب المزيد من الإعدامات ..** " . (١٨)

لكن الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من ذلك لم تصر على مناقشة هذا الحادث المنافي لحقوق الإنسان في منظورهم في مجلس الأمن لأنها كانت على يقين من إن إثارة هذا الموضوع دوليا عن طريقها ربما يؤدي الى نتائج عكسية على الوضع الحالي، والمستقبلي لشعب العراق ، ولاسيما الأقليات هناك ومن الممكن أن يؤدي الى المزيد من الاضطهاد لليهود ، لاسيما أنها لا تمتلك أي تأثير في الحكومة العراقية بسبب استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين هذا فضلاً عن الى زيادة الكراهية للولايات المتحدة داخل بغداد ، والمساواة بينها وبين إسرائيل وعدَّ الحكومة العراقية هذا أمر داخلي لا ينبغي أن يتدخل فيه أحد. (١٩)

في الحقيقة أن تهمة التجسس لم تقتصر على اليهود العراقيين ، بل شملت شخصيات سياسية ، وعسكرية عدة ، فعندما أعلنت الحكومة العراقية الكشف عن مؤامرة للإطاحة بالنظام في الرابع عشر من كانون الأول ١٩٦٨ اتهم فيها أكثر من (٦٠) عراقيا، كان من بينهم رئيس الوزراء السابق (عبد الرحمن البزاز)(٢٠) ووزير الدفاع السابق (عبد العزيز العقيلي)(٢١) ووجهت إليهم تهمة التجسس لحساب إسرائيل والمخابرات المركزية الأمريكية ، واعترف اثنان من المتهمين ، في أثناء محاكمتهم محاكمة علنية عن طريق

شاشات التلفزيون واذاعات الراديو باشتراكهم في منظمة لتقديم المعلومات العسكرية والسياسية في العراق لصالح بعض الدول المجاورة والذين كانوا يقدمون الدعم لهم ، وإن أغراض المجموعة هي قلب نظام حكم البعث ، وإلغاء النظام الاشتراكي ، والعمل على ضمان السلام مع (إسرائيل) وتأليف حكومة من العرب ، والأكراد تحوز على رضا الولايات المتحدة الامريكية ، وأكدوا على أن عبد الرحمن البزاز، وعبد العزيز العقيلي كانا على علم بتفاصيل الانقلاب ، ومشتركين كليهما فيه . [٢٢]

وذكرت الوثائق الامريكية عن ما تناقلته وسائل الاعلام الحكومية العراقية تجاه ذلك، إذ أكدت الحكومة العراقية على أن (إسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية تقومان بالتآمر لإسقاط النظام الثوري في العراق ، وان العدو ينبغي أن يحارب بلا هوادة أو رحمة وأخذت في فرض قيود على الأفراد ، والمؤسسات التعليمية الأمريكية في العراق ، ومنها الجامعة الأمريكية ، والجمعيات الخيرية الأمريكية البروتستانتية في شمال العراق ، وبدأ النظام البعثي بحملة مناهضة للأمريكيين ، وكثفوا من طرد الرعايا التابعين لها من أعضاء هيأة تدريس، وعمال ، إذ قامت الحكومة العراقية بطرد العمال الأمريكيين العاملين في مصفاة النفط وأمرتهم بمغادرة البلاد فورا دون أي تفسير لطردهم. [٢٣]

وأستغربت الوثائق الامريكية من القاء الحكومة العراقية القبض على مجموعة من الرعايا الأمريكيين في كانون الأول ١٩٦٨ بتهمة التجسس ، وِذلك بعد أن ضبطت لديهم أجهزة إرسال تمتلكها عائلة أمريكية في بغداد وهو السيد بيل وعائلته [٢٤] ، وفور معرفة الحكومة الأمريكية بهذا طلبت على وجه السرعة من مجموعة من الدول الصديقة لها في المنطقة التدخل على الفور للضغط على الحكومة العراقية للإفراج عن الرعايا الأمريكيين ، وبالفعل كانت السفارات البلجيكية ، والفرنسية ، والبريطانية والهندية قد قدمت التماسات دبلوماسية للحكومة العراقية للإفراج عنهم ، كما قام العاهل الأردني الملك حسين بن طلال [٢٥] وعاهل المملكة العربية السعودية الملك فيصل بن عبد العزيز (٢ تشرين الثاني ١٩٦٢ –٢٥ اذار ١٩٧٥) بالاتصال مباشرة بالرئيس احمد حسن البكر ، وطلبوا منه الإفراج عنهم [٢٦] وفي النهاية استجابت الحكومة العراقية لهذه الضغوط السياسية ، والدولية وافرجت عن المتهمين الأمريكيين في ٥ شباط ١٩٦٩ بكفالة مالية. [٢٧]

وفي مؤتمر صحفي حضره الصحفيون ، ومراسلوا الإذاعات ، ووكالات الانباء الأجنبية ، تحدث فيه احمد حسن البكر عن بعض القضايا الداخلية والخارجية . [٢٨] وفي سؤال من احد الصحفيين المتواجدين في المؤتمر للرئيس البكر حول إعادة علاقات العراق مع الولايات المتحدة الامريكية ، وما هي الشروط السليمة لعودة تلك العلاقات في ذلك الوقت، فقد أجاب البكر قائلا: " **ان عودة العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الامريكية يتوقف بشكل اساسي على الولايات المتحدة ، ومدى استعدادها لتغيير موقفها المتحيز (لإسرائيل) وخاصة فيما يتعلق بتوقيف مساعداتها (لإسرائيل) مادياً ومعنوياً ، اما بالنسبة لشروطنا فعلى الولايات المتحدة ان توقف تدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية ، وان تحترم سيادة تلك الدول** ". [٢٩]

وفي سياق متصل ، قد أعربت الخارجية الامريكية عن التقدير للتمثيل البلجيكي لمصالح الولايات المتحدة في العراق بأرسال مذكرة مكتب الشؤون الاوربية الى وزير الخارجية الامريكية وليام روجرز ، موضحة بتلك المذكرة الدور الذي ادته بلجيكا تجاه مصالح الولايات المتحدة في العراق منذ ١٩٦٧ بسبب القيود التي تفرضها الحكومة العراقية ، إذ لا يوجد أفراد أمريكيون في بغداد لمساعدة الموظفين البلجيكيين ، وأن الوضع السياسي الداخلي الفوضوي في العراق ، والميل العراقي الى مساواة الولايات المتحدة بـ (إسرائيل) كدول معادية يجعل مهمة السفير البلجيكي مارسيل دوبريت (Marcel Dobrette) دقيقة للغاية ، مُتطلبة في الوقت نفسه ، فعلى سبيل المثال أشارت الوثيقة الامريكية : " **كان السفير دوبريت يحاول منذ فترة تسويف رغبة حكومة العراق في شراء ممتلكاتنا في بغداد أو حتى مصادرتها ، ببساطة من خلال الإصرار على أنه لا يزال ليس لديه تعليمات واضحة بهذا الخصوص** ". [٣٠]

وقدر تعلق الامر بقضية القاء القبض على المواطن الأمريكي بيل وعائلته، ومحاولة ربطها بمصادرة بناية السفارة الامريكية ، كان دوبريت قد اكد في برقية من سفارة بلجيكا إلى وزارة الخارجية الامريكية في السادس من آذار ١٩٦٩ على أنه من المحتمل أن تخطط الحكومة العراقية لمنح تأشيرات خروج بيل مقابل موافقتنا على بيع الممتلكات الأمريكية ، على وفق برقية في الخامس من آذار ١٩٦٩ من مكتب الوزير التي تلقتها للتو من السفارة

البلجيكية في بغداد ، إذ يتوقع الوزير أن يُسمح لبيل بمغادرة البلد قريباً بكفالة ، ويأمل الوزير في تلقي رد إيجابي من الولايات المتحدة على طلب الحكومة العراقية لشراء مبنى السفارة الامريكية ، لكن دوبريت أجاب أنه لا توجد صلة بين هاتين المسألتين، وأنه من المستحيل النظر ، أو دراسة الطلب طالما لم يجر تحقيق العدالة الكاملة " فيما يتعلق بالكفالة " ، وأوضح دوبريت ان المسؤولين في الحكومة العراقية مقتنعون بأنّ الوسيلة الوحيدة للحصول على مبنى السفارة هي من قرار مستقل من الادارة الامريكية. (٣١)

وأكدت برقية مرسلة من بريان هـ. باس (Brian.h. Bass) من مكتب شؤون الشرق الأدنى ، وجنوب آسيا إلى نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ديفيز (Davis) في الثالث عشر من آذار ١٩٦٩ حول اللقاء مع السفير مارسيل دوبريت في بروكسل ، اكد فيها على امتنانه لحماية بلجيكا للمصالح الأمريكية في العراق ، وتقديره العميق لدفاعه المتميز عن المصالح الأمريكية ولاسيما معالجته قضية الكفالة ، أما فيما يخص التهديد بمصادرة مبنى السفارة فقد رغبت الخارجية الامريكية ، في إعادة التأكيد لدوبرت على حقيقة عدم نيتهم بيع ممتلكات السفارة للحكومة العراقية ، في الوقت نفسه ، عدم التصريح بالرفض خشية أن يؤدي ذلك إلى الاستيلاء على السفارة عنوةً ، وأضاف قائلاً "**من جانبنا نحن نقدر تماماً الموقف الصعب الذي وضعنا دوبريت به ، ونأسف لذلك كثيراً ، لكننا لا نرى بديلاً معقولاً وفي هذا الصدد تشير التقارير التي تلقيتها من مصادر مختلفة إلى أن الحكومة العراقية بصدد الاستيلاء على عدد من المباني في منطقة القصر الرئاسي حتى المقر الرئيسي لـ شركة نفط العراق** " . (٣٢)

ومن الجدير بالذكر ، أن سفير بلجكيا في بغداد دوبريت قد طلب في مناسبات كثيرة في الماضي من الخارجية الامريكية أن تُعين سكرتيراً ثالثًا لقسم المصالح الأمريكية بالسفارة البلجيكية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق مع الحكومة العراقية ، الاَّ أن الخارجية الامريكية رفضت وبررت ذلك بالقول " **وأحد الأسباب لرفضنا بأرسال ضابط هو أنه سيكون مُحاصر تماما من قبل الأمن العراقي لدرجة أنه لن يتمكن من أداء أي وظيفة مفيدة سوى الأعمال المنزلية في السفارة ، اما بشأن استئناف العلاقات مع الحكومة العراقية فمن وجهة نظرنا انها بعيدة المنال من أي وقت مضى ، ومن الواضح ، أن**

الحكومة العراقية ما زالت معادية للولايات المتحدة وقد أوضحت الحكومة العراقية بشكل كبير أنها لا ترغب في استئناف العلاقات ، بالمقابل نحن لا ننوي أخذ زمام المبادرة، لكننا سنكون سعداء للنظر في الموضوع إذا أبدت الحكومة العراقية اهتماماً واضحاً للأمر ، وفي ظل الظروف المتدهورة الحالية في العراق ، فإننا لسنا متحمسين بشكل خاص لاستئناف العلاقات ". (٣٣)

وأضاف بريان هـ. باس في حال استئناف العلاقات بين البلدين ، ستكون لدى الحكومة الامريكية شروط أساسية وهي كالاتي :-

١- أن يوافق العراقيون من حيث المبدأ على تعويض الولايات المتحدة الامريكية عن الأضرار التي لحقت بالسفارة ، والقنصلية في البصرة .

٢- إلغاء مقاطعة البضائع الأمريكية .

٣- السماح بالطيران للطائرات المدنية الأمريكية في الأجواء العراقية .

وفيما يخص القنصلية في البصرة ، فليس لدى الامريكيين أي نية لإعادة فتح القنصلية في البصرة ، وأمل المسؤول الأمريكي " **في بيع الأراضي والمباني ، وفي ظل الظروف الحالية تراودنا الشكوك حول وجود العديد من المشترين، ولكن يسعدنا النظر في أي عروض مقدمة من قبل المتقدمين**". (٣٤)

واكد السفير دوبريت أنه لا يوجد أي شك حول رغبة الحكومة العراقية القوية في الحصول على ممتلكات السفارة لأسباب أمنية في رأيه ، إذ لم يكن هناك شعور معادٍ للولايات المتحدة ، فقد خططت الحكومة لتحويل المنطقة بأكملها بين طريق كرادة مريم الرئيس ونهر دجلة، وبين الجسرين إلى مجمع رسمي ، تتركز فيه الأنشطة الحكومية جميعها ، فضلاً عن ذلك خططت لبناء منطقة أمنية داخلية للقصر، ولغرض تحقيق ذلك سيجري بناء جدار حول المنحنى في شارع المنصور ، إذ يمكن إغلاق ، وحماية نقطة الأرض بأكملها التي وضعها منحنى النهر (٣٥)

وكان الجانب الأكثر ضعفاً من مجمع القصر هو جانب مجمع السفارة الأمريكية المجاور، وأضاف دوبريت أنه في الأجواء الامنية المضطربة التي من المرجح أن تسود في العراق ، فإنّ السفارة تقع في مكان سيء فيما يتعلق بأمنها الخاص ، إذ أكد أنه في الهجوم

على القصر في خريف ١٩٦٨ كان يراقب بنفسه من عبر النهر وشاهد إطلاق النار حول مباني السفارة ، وفوقها سقطت قذيفة واحدة في حديقة السفارة. (٣٦)

وأعتقد السفير البلجيكي ، والممثل لشعبة المصالح الامركية في بغداد أن الوزير لديه ثلاثة خيارات :-

اولاً – يمكن أن يستمر في تجاهل الطلب العراقي ، ومحاولة تأجيله لأطول فترة ممكنة في هذه الحالة ، على الرغم من اعتقاده بأنّ الحكومة العراقية ستبدأ في مضايقة المواطنين الأمريكيين ، ومصالحهم ، وإذا أتخذ هذا الموقف ، فينبغي أن نضعَ بعض خطط الطوارئ لزيادة الضغوط المضادة ، وأعتقد السفير دوبريت : " **أننا ربما نريد من العراق أقل مما يريده العراقيون منا** ".

ثانياً – الموافقة على الطلب العراقي بإرسال فريق من المسؤولين إلى بغداد للتفاوض على تسوية المسألة ، وينصح الجانب الامريكي بهذا المقترح في حال عدم التوصل إلى قرار بالبيع.

ثالثاً – تفويض السفارة البلجيكية للتفاوض مع حكومة العراق للحصول على مذكرة رسمية تطلب شراء ممتلكات السفارة ، وتأكيد التزام شفوي يقدمه وزير الخارجية بأنّ الحكومة العراقية لن تقوم بمصادرة ، أو تأميم الممتلكات ، لكنّها ستحل القضية من المفاوضات . (٣٧)

وفي سياق متصل ، قال السفير إنّ الحراس العراقيين الذين احتلوا بستان النخيل بين السفارة ، والقصر بدأوا في تعلية ارتفاع جدار المجمع ، على ما يبدو كجزء من جهد عام لتحسين الأمن ، وعلى الرغم من أن الجدار المرتفع سيكون له ميزة قطع نظر الجنود الذين أحتشدوا على أسطح الأكواخ المجاورة للنظر إلى السفارة ، وأضاف السفير البجيكي قائلاً: " **انني قدمت احتجاجاً الى وزارة الخارجية على أساس عدم الحصول على إذن و تم إيقاف العمل ، وكانت وزارة الخارجية قد اعطتني مذكرة تطلب مني رسمياً ايفاد طلب حكومة الولايات المتحدة على رفع الجدار للوقوف على حقيقة الامر ، في الوقت الذي وافقت الحكومة العراقية على رفع الجدار وانهاء تلك المسألة** ". (٣٨)

وفي وثيقة من السكرتير التنفيذي لوزارة الخارجية إليوت (Elliott) إلى مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر (Henry Kissinger) [٣٩] بتاريخ الواحد والعشرين من آيار ١٩٧١ بشأن الاستيلاء العراقي على ممتلكات السفارة الامريكية في بغداد ، اكدّ إليوت على أنخراط الولايات المتحدة الامريكية في العامين الاخيرين في تبادلات ، ومفاوضات رسمية مع الحكومة العراقية في محاولة للتوصل إلى استجابة مقبولة من الطرفين لطلبها شراء ممتلكات السفارة الامريكية في بغداد ، وأكّدتْ الوثيقة أن هذا العقار مجاور لقصر الرئاسة العراقية ، وفي محادثات شباط من العام نفسه في بغداد لم يوافق الجانب الأمريكي على عرض عراقي تضمن سعراً أقل من نفقات البناء الفعلية للمباني. [٤٠]

ومن ثم قُطعت المحادثات من العراقيين الذين قالوا إنهم سيبحثون عن وسائل قانونية أخرى للحصول على مبنى السفارة ، بعد ذلك بوقت قصير أبلغت الحكومة العراقية الجانب الأمريكي أنه ينبغي إخلاء مبنى السفارة بحلول الخامس عشر من آيار بسبب طبيعة موقعها في منطقة عسكرية ، وعلى الرغم من إعتراف الجانب الامريكي بحقه المستمر في مبنى السفارة ، الاَّ أن الحكومة العراقية ذكرت أنها ستحدد التعويض الذي سيجري دفعه من دون توضيح العواقب، إلاَّ أن الحكومة الامريكية ترى بإنّ الإشعار العراقي ينطوي على تهديد بالاستيلاء على المبنى من جانب واحد. [٤١]

وبناءً على الطلب الامريكي كرر السفير البلجيكي دوبريت الذي يمثل السفارة الامريكية في بغداد العرض الأمريكي فيما بعد استئناف المفاوضات ، إذ إن التعويض الذي جُدِدَ من جانب واحد أمر غير مقبول ، وذكر دوبريت " **أنه لن يخلي العقار تحت الإكراه** " ، وفي رد رسمي أشارت الحكومة العراقية الى النقاط الاتية :-

(أ) أنها لا ترغب في انتهاك اتفاقية فيينا .

(ب) جادلت الحكومة بأنّ لها الحق في طلب إخلاء المباني الدبلوماسية بوصفها تقع ضمن منطقة عسكرية .

(ج) الأصرار على إخلاء مبنى السفارة بحلول الخامس عشر من آيار . [٤٢]

وفي الرابع عشر من آيار من العام نفسه أبلغت الحكومة العراقية السفير البلجيكي أنها ستمنحه أسبوعاً أضافياً حتى الثاني والعشرين من أيار لاستكمال إخلاء مبنى السفارة

كملاذ أخير ، وأشار إليوت أن الحكومة الامريكية طلبت من الحكومة البلجيكية تفويض السفير البلجيكي بإبلاغ الحكومة العراقية بقراره بإخلاء المباني الدبلوماسية التابعة للولايات المتحدة ، وإغلاقها انتظاراً لتسوية قانونية ، وودية نهائية ، وفي الثاني والعشرين من آيار رفضَ العراقيون رسمياً هذا الاقتراح ، وأعطوا البلجيكيين يوماً إضافياً للإخلاء ، في الثالث والعشرين أيار أُبلغ السفير البلجيكي بأنه جرى حظر مخارج مبنى السفارة جميعها ، وطلب منه تسليم المفاتيح ، وتحت الاحتجاج قام السفير البلجيكي بإخلاء المبنى ، لكنه رفض بموافقتنا تسليم المفاتيح لأنه يعتقد أن مثل هذا العمل سيثبت الرضا عن هذا الاستيلاء من جانب واحد(٤٣)

وفي عام ١٩٧١ وبعد مفاوضات ثنائية فاشلة في بغداد شرعت الحكومة العراقية في الاستيلاء على ممتلكات السفارة الامريكية في ذلك الوقت ، وأعلنت الحكومة العراقية عن رغبتها في إجراء مزيد من المفاوضات حول تلك الممتلكات ، وعرضت إعطاء قطعة أرض جديدة ، والبناء عليها ، على وفق مواصفات الحكومة الامريكية، لكن الادارة الامريكية أصرّت على عدم إجراء المفاوضات حتى يجري إرجاع الممتكلات لها. (٤٤)

وأضاف إليوت اننا ندرس الطرائق التي قد نظهر بها استياءنا من النظام العراقي بسبب هذا الاستيلاء، وإقترح النقاط ادناه :-

١-تقديم احتجاج قوي .

٢-حجب الأصول العراقية في الولايات المتحدة .

استدعاء الدبلوماسيين العراقيين العاملين في قسم المصالح في واشنطن .

ومع ذلك يعترف إليوت وبعيداً عن الاحتمالات المذكورة أعلاه ، ليس لدى الأمريكيين سوى القليل من النفوذ السياسي على العراقيين لعكس قرار الاستيلاء ، في الوقت نفسه ، اكدّ أليوت قائلاً : " **ان الإدارة الامريكية أنشأت قضية قوية لاستعادة هذه الممتلكات من قبل نظام مخالف او لتعويض عادل من قبل الحكومة العراقية فيما يتعلق باستئناف العلاقات في مرحلة ما في المستقبل** " . (٤٥)

أما تبريرات الحكومة العراقية بشأن الاستيلاء على مبنى السفارة الامريكية في بغداد فقد جاءت عن طريق مقال نشرته صحيفة الثورة العراقية أوضحت فيه أن إخلاء المبنى

السابق للسفارة الامريكية في صباح يوم الاحد الموافق الثالث والعشرين من أيار ١٩٧١ ، تنفيذاً لقرار وزير الدفاع (حماد شهاب التكريتي) [٤٦] كون المنطقة المحيطة بالقصر الجمهوري هي منطقة عسكرية ، وأوضح المقال أن هذا القرار اتخذ بعد أن فشلت الجهود الدبلوماسية والفنية جميعها ، التي قامت بها وزارة الخارجية مع السفارة البلجيكية المسؤولة عن المصالح الامريكية في العراق والتي بدأت منذ عام ١٩٧٠ ، وقد قدمت الجهات العراقية المختصة بدل المثل للمباني بحدود عشرة الاف دينار عراقي. [٤٧]

أما فيما يخص رد فعل السفير البلجيكي على المقترحات الأمريكية بشأن الممتلكات الامريكية في بغداد ، أكدّ أن المصالح الأمريكية في العراق ترتبط أرتباطاً أساسياً بالمواطنين الأمريكيين المقيمين في العراق ، وأسهم شركات النفط الأمريكية في شركة نفط العراق IPC ، إذ يوجد نحو (٣٥٠) مواطنًا أمريكياً يقيمون في العراق ، باستثناء بعض الفنيين ، إما أزواج عراقيين أو أطفال ولدوا لزوجات أمريكيات ، وأضاف قائلاً : " **أنني لا اشعر أن الحكومة العراقية ستتخذ إجراءات ضد هؤلاء المواطنين الأمريكيين ، لا يبدو الأمر كما لو أن الحكومة العراقية ستكون قادرة على اتخاذ إجراءات ضد حصة تبلغ (٢٣,٧٥%) التي تحتفظ بها الشركات الأمريكية في شركة نفط العراق IPC لأنه من الصعب اتخاذ مثل هذه الإجراءات دون التسبب في مشاكل لشركة نفط العراق على هذا النحو** " . [٤٨]

ومن المرجح أن يكون رد فعل الحكومة العراقية إذا نفذت الإجراءات المتوخاة هو أظهار الموقف المعادي للولايات المتحدة من سياستها الحالية ، وستكون الحكومة العراقية أكثر ميلاً للقيام بذلك ، ولاسيما أن الموقف المصري أصبح أكثر ليونة ، كون مصر تدعي أنها تحتكر النضال ضد الإمبريالية في العالم العربي ، وتأمل من ذلك في الحصول على بعض الفوائد السياسية ، فضلاً عن ذلك تبدو الإجراءات الانتقامية التي تتصورها وزارة الخارجية من النظرة الأولى غير فعالة إلى حد ما، وقد يؤدي اقتراح سحب الدبلوماسيين العراقيين الملحقين بالسفارة الهندية إلى إتخاذ إجراءات انتقامية من الحكومة العراقية ضد الدبلوماسيين البلجيكيين المرتبطين بقسم المصالح الامريكية في بغداد. [٤٩]

فضلا عن ذلك يوضح رد الفعل البجليكي أن الحكومة العراقية بالفعل معادية بشدة للسفارة البلجيكية ، لأنّها رفضت مغادرة مباني سفارة الولايات المتحدة الأمريكية طواعية،

ومن ثم أجبرت قوة من الجيش العراقي على إحتلال المباني المذكورة بالقوة وتصر السلطات العراقية على أن عدم تعاون السفارة البلجيكية يعد انتهاكا للقوانين العراقية ، والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق .[٥٠]

وبقدر تعلق الامر ، بالموقف القانوني بشأن استيلاء الحكومة العراقية على مبنى السفارة الامريكية في بغداد ، فقد أشارت المادة (٢٢) من إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦١، « تتمتع مباني البعثة الدبلوماسية بالحرمة ، وليس لممثلي الحكومة المعتمدين لديها الحق في دخول مباني البعثة الا اذا وافق على ذلك رئيس البعثة ، وعلى الدولة المعتمد لديها التزام خاص بأتخاذ كافة الوسائل اللازمة لمنع اقتحام او الاضرار بمباني البعثة وبصيانة أمن البعثة من الاضطراب او من الحط من كرامتها لا يجوز ان تكون مباني البعثة او مفروشاتها او كل ما يوجد فيها من أشياء او كافة وسائل النقل عرضة للاستيلاء او التفتيش او الحجز لاي اجراء تنفيذي » [٥١] ، في حين اكدت المادة (٢٤) على ان **" المحفوظات ووثائق البعثة حرمتها في كل وقت واينما كانت "** .[٥٢]

أصبحت تلك الاتفاقية حجر الزاوية في العلاقات الدولية المعاصرة ، وعلى الرغم من الحاجة الى تنفيذ التشريعات الوطنية في مجموعة من الدول ، فأن دول العالم جميعها تقريباً طرف فيها .

ونخلص مما تقدم ان نقول ، أن لمقر البعثة الدبلوماسية حرمة بحيث لا يجوز المساس بها ، وبالمقابل فأن للدولة المستقبلة سيادتها التي لا يجوز إنتقاصها ، أو الاعتداء عليها أو التأثير فيها ، ولها حق الدفاع عن نفسها ، ودرء الاخطار عنها ، لذا فأن على القائمين على البعثة احترام التزاماتهم ، والالتزام بمقتضيات الامن القومي للدولة المستقبلة [٥٣]

الخاتمة

نلخص من ما سبق كُلّه ، أن الحكومة العراقية كانت تعتقد بإنّ سر قوة (الكيان الإسرائيلي) يتمثل في الدعم الأمريكي له ، وان ذلك الدعم العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الأمريكي (للكيان الإسرائيلي) يعد معوقاً حقيقياً لتقدم العلاقة بين البلدين ، وهذا الاستنتاج يتماشى مع الشعارات الثورية التي طالما صدح بها صوت النظام في دعم القضية الفلسطينية ، فضلاً عن ذلك ، كان موقف الحكومة العراقية بشأن الاستيلاء على مبنى السفارة الامريكية في بغداد موقفاً متشدداً ، إذ أن الحكومة العراقية كانت تنظر الى الإستيلاء على مبنى السفارة الامريكية في بغداد على إنه حق مشروع من حقوقها ويجب أن لا تتنازل عنه ، وبررت موقفها ذلك بإنّ المنطقة التي تقع فيها السفارة الامريكية هي منطقة عسكرية ، مؤكدة على إن قرار الإستيلاء اتخذ بعد أن فشلت الجهود الدبلوماسية والفنية جميعها التي قامت بها وزارة الخارجية مع السفارة البلجيكية المسؤولة عن المصالح الامريكية في العراق . إما الإدارة الامريكية ، فكانت قد أصرت على إستعادة هذه الممتلكات من قبل نظام مخالف من وجهة نظرها ، او ان تحصل على الأقل على تعويض عادل من قبل الحكومة العراقية فيما يتعلق باستئناف العلاقات في مرحلة ما في المستقبل .

المصادر والمراجع

الوثائق الامريكية :-

1. F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, 27 ,January, 1969 .
2. F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Memorandum From John M. Leddy of the European Bureau to Secretary of State Rogers, Washington, February, 7, 1969 .
3. F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Memorandum RNA-6 From the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hughes) to Secretary Rogers, Washington, 14 ,February, 1969 .

4. F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Telegram from the Embassy of Belgium to the Ministry of Foreign Affairs, Brussels,6, March 1969 .
5. F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972,Memorandum by Brian Bass, Lebanon, Jordan, Syrian Arab Republic, and Iraq Affairs bureau Office of Middle Eastern Affairs Washington,13, March, 1969 .
6. F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Discussion note, subject: the efforts of the Iraqi authorities to obtain the Baghdad embassy complex, Brussels, 20 , March, 1969 .
7. F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Letter From the Assistant Secretary of State for Congressional Relations (Macomber) to the Chairman of the House Foreign Affairs Committee (Morgan), 3, April , 1969 .
8. F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Memorandum From John W. Foster of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant (Rostow) Washington,17,July, 1969.
9. F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Memorandum From the Executive Secretary of the Department of State (Eliot) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, 21,May, 1971 .
10. F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972,Telegram from the State Department to the Embassy of Belgium, Reaction of the Belgian Ambassador to US Proposals to Seize the Property of the Baghdad Embassy, Washington, 26, May, 1971.

الوثائق المنشورة :-

١. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٠ .

٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧١ .

٣. وزارة الاعلام ، مسيرة الثورة في خطب وتصريحات الرئيس احمد حسن البكر ، ١٩٦٨-١٩٧٠ ، ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٧١ .

المصادر الأجنبية :-

1. Clifton E . Wilson , Diplomatic Paivileges and immunties , Arizona , 1967 .
2. Marr and Phebe , The Modern History of Iraq , Library of congress, United States of America, 2012 .

الكتب العربية والمعربة :-

١. جعفر الحسيني ، على حافة الهاوية العراق ١٩٦٨-٢٠٠٢ ، ط٢، الروسم للصحافة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٥ .

٢. جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام (ذكريات في السياسة العراقية ١٩٧٦-٢٠٠٠) ، دار السماي للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣ .

٣. حنا بطاطو، العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار –الكتاب الثالث ، ترجمة : عفيف بزاز ، دار الحياة ، بيروت ، ٢٠١١ .

٤. ستار نوري العبودي ، عبد العزيز العقيلي حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٩١٩-١٩٨١ ، دار المرتضى للنشر ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

٥. سيف الدين الدوري ، عبد الرحمن البزاز اول رئيس وزراء في العراق الجمهوري، المؤسسة العربية للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٦. سمير خليل : جمهورية الخوف ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٧. عبد الرزاق خليفة رمضان ، هنري كيسنجر ودوره في الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٢٣-١٩٧٧، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٩ .

٨. محمد عماد رديف طالب ، الحسين بن طلال ودوره السياسي في الأردن ١٩٥٣-١٩٦٧ ، دار الابداع للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٧ .
٩. محمد كريم المشهداني ، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في تاريخ العراق حتى عام ١٩٦٨ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
١٠. منتصر سعيد جودة ، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
١١. ناظم عبد الواحد الجاسور ، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ .

الرسائل والاطاريح :-

١. الاء عادل جبر البديري ، ، وليم روجرز ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ١٩٦٩-١٩٧٣ ، رسالة ماجستير (غير منشوة) ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٩ .
٢. عادل محمد حسين العليّان ، العراق في السياسة الامريكية المعاصرة ١٩٨٠-٢٠٠٣ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠١١ .
٣. براء مزهر ناجي العلياوي ، ناصر الحاني ودوره السياسي والفكري ١٩١٧- ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة الانبار ، ٢٠٢١ .

الصحف :-

١. صحيفة الثورة ، (بغداد) ، العدد ٨٣٦ ، ٢٤ أيار ١٩٧١
٢. صحيفة الجمهورية ، (بغداد) ، العدد ١٩٠ ، ٢٢ تموز ١٩٦٨ .

البحوث والمقالات :-

١. اسراء شريف جيجان و نورا رائد حسين ، مشروع المملكة العربية المتحدة والموقف الفلسطيني منه ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٧ ، العدد ٢ ، ٢٠١٦ .

٢. حيدر نزار السيد سلمان ، مجلس قيادة الثورة المنحل في العراق لعام ١٩٦٩ – النشأة والتأسيس ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٣٠ ، ٢٠١٩ .
٣. عباس علوان لفتة الشويلي ، دور هنري كيسنجر في إدارة أزمات الشرق الأوسط بين العنصرية والبرغماتية (حرب أكتوبر إنموذجاً) ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٢٥ ، ٢٠١٨ .
٤. عمر موفق محمد و محمد سلمان صالح ، العلاقة بين السلطات في نظامي الحكم الملكي والجمهوري في العراق ، مجلة الأستاذ ، المجلد لثاني ، العدد ٢٢٥، ٢٠١٨ .
٥. مأمون شاكر أسماعيل ، موقف الولايات المتحدة من قضية إعدام بعض اليهود من قبل الحكومة العراقية عام ١٩٦٩ ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٠١ ،٢٠١٢.
٦. منى حسين عبيد وخلود محمد خميس ، العلاقات العراقية – الامريكية في ضوء اتفاقية الاطار الأستراتيجي ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد السابع والعشرين ، العدد ٣ ، ٢٠١٦ .

الموسوعات :-

١. خالد احمد الجوال ، موسوعة وزراء الدفاع في العراق من الاحتلال البريطاني الى ما بعد الاحتلال الأمريكي ، دار ومكتبة البيارق للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٢٢.
٢. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية – مفاهيم – احداث – أحزاب – شخصيات ، ط٢، شركة المعارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٣ .
٣. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج ٤، المؤسسة العربية للدراسات بيروت ، ١٩٩٤ .

الموسوعات الأجنبية :-

1. Encyclopedia Americana, International Edition, New York ,1979, p.486-487 . ؛Henry Kissinger , Ending the Vietnam War , Chelsea House ,New York , 2007 .

الهوامش:

(١))تسنم حزب البعث الحكم في العراق لأول مرة في ٨ شباط ١٩٦٣ بعد انقلاب قام به ضد حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم واستطاع الهيمنة على اغلبية مقاعد المجلس الوطني لقيادة الثورة ، كما حاز على اغلبية مقاعد مجلس الوزراء ، لكن بعد ذلك استطاع رئيس الجمهورية آنذاك عبد السلام عارف اقصاء البعثيين من السلطة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ مستغلاً جرائم ميليشيات الحرس القومي للمزيد من التفاصيل ينظر : حنا بطاطو، العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار –الكتاب الثالث ، ترجمة : عفيف بزاز ، دار الحياة ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ص ٣١٧–٣٣٩. ؛ عمر موفق محمد و محمد سلمان صالح ، العلاقة بين السلطات في نظامي الحكم الملكي والجمهوري في العراق ، مجلة الأستاذ ، المجلد لثاني ، العدد ٢٢٥، ٢٠١٨ ، ص ٣١ .

(٢) حيدر نزار السيد سلمان ، مجلس قيادة الثورة المنحل في العراق لعام ١٩٦٩ – النشأة والتأسيس ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٣٠ ، ٢٠١٩ ، ص ١٥٥ . ؛ اسراء شريف جيجان و نورا رائد حسين ، مشروع المملكة العربية المتحدة والموقف الفلسطيني منه ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٧ ، العدد ٢ ، ٢٠١٦ .

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٥٣٣ .

(٤) ناصر الحاني : (١٧ تموز – ٣٠ تموز ١٩٦٨) تموز سياسي ودبلوماسي واكاديمي عراقي ، ولد عام ١٩٢٠ ، تخرج من دار المعلمين في بغداد عام ١٩٤٣ ، وحصل على شهادة بكالوريوس آداب في اللغة العربية من جامعة القاهرة عام ١٩٤٧، والدكتوراه في النقد الادبي من جامعة لندن ، تقلد العديد من المناصب منها أستاذ في جامعة بغداد ثم ملحق ثقافي بسفارة العراق في واشنطن عام ١٩٥٩ ، عين سفيرا للعراق في لبنان وواشنطن عام ١٩٦٥ ووزير للخارجية عام ١٩٦٨ ، قتل في ظروف غامضة ووجدت جثته في قناة الجيش في بغداد نهاية عام ١٩٦٨ للمزيد من التفاصيل ينظر : براء مزهر ناجي العلياوي ، ناصر الحاني ودوره السياسي والفكري ١٩١٧– ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة الانبار ، ٢٠٢١ . ؛ حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية – مفاهيم – احداث – أحزاب – شخصيات ، ط٢، شركة المعارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٣، ص ٦٢١ .

(٥) صحيفة الجمهورية ، (بغداد) ، العدد ١٩٠ ، ٢٢ تموز ١٩٦٨ .

(6)F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Memorandum From John W. Foster of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant (Rostow) Washington,17,July, 1969 , p. 550. ؛

منى حسين عبيد وخلود محمد خميس ، العلاقات العراقية – الامريكية في ضوء اتفاقية الاطار الأستراتيجي ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد السابع والعشرين ، العدد ٣ ، ٢٠١٦ ، ص ٩٢٣ .

(٧)جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام (ذكريات في السياسة العراقية ١٩٧٦-٢٠٠٠) ، دار السماي للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٨ .

(8)Marr and Phebe , The Modern History of Iraq , Library of congress, United States of America, 2012 , p..213.

(9) F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Memorandum RNA–6 From the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hughes) to Secretary Rogers, Washington, 14 ,February, 1969, p. 50.

(10) Ibid .

(١١) كانت الطائفة اليهودية في العراق تقدر بحوالي (١٠٠،٠٠٠) يهودي لكنها بدأت في التقلص لاسيما بعد تأسيس دولة (إسرائيل) عام ١٩٤٨ حيث هاجر الكثير من هم الى هنا ، وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ تعرض اليهود لمعاملة سيئة داخل العراق مما دفع المزيد منهم للهجرة حتى وصل عددهم ما بين (٢٥٠٠) الى (٣٠٠٠) يهودي فقط في العراق للمزيد من التفاصيل ينظر :

F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Research Memorandum RNA–6 From the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hughes) to Secretary Rogers, Washington,14,February, 1969, p. 50.

(12) F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Letter From the Assistant Secretary of State for Congressional Relations= =(Macomber) to the Chairman of the House Foreign Affairs Committee (Morgan), 3, April , 1969,p.142.

(١٣)سمير خليل : جمهورية الخوف ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩١، ص ٨٩.

(14) F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Letter from the Assistant Secretary of State for Congressional Relations (Macomber) to the Chairman of the House Foreign Affairs Committee (Morgan), 3,April , 1969,p.142.

(15) F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, 27 ,January, 1969, p.30.

(١٦) وليام روجرز (٢٢ كانون الثاني ١٩٦٩-١٣ أيلول ١٩٧٣) : سياسي أمريكي جمهوري ، ولد في ٢٣ حزيران ١٩١٣ في ولاية نيويورك ، عمل مستشاراً قانونياً في الكونغرس الأمريكي عام ١٩٤٨ ، ثم اصبح نائب المدعي العام في الولايات المتحدة حزيران ١٩٥٣- تشرين الأول ١٩٥٧ ، ثم شغل منصب المدعي

العام في الولايات المتحدة ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٧– ٢٠ كانون الثاني ١٩٦١ ، اصبح وزير خارجية الولايات المتحدة ١٩٦٩–١٩٧٣ ، توفي في ٢ كانون الثاني ٢٠٠١ للمزيد من التفاصيل ينظر : الاء عادل جبر البديري ، ، وليم روجرز ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ١٩٦٩–١٩٧٣ ، رسالة ماجستير (غير منشوة) ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٩ .

([17]) F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Letter from the Assistant Secretary of State for Congressional Relations (Macomber) to the Chairman of the House Foreign Affairs Committee (Morgan), 3, April, 1969,p.142. ؛ مأمون شاكر أسماعيل ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من قضية إعدام بعض اليهود العراقيين من قبل الحكومة العراقية عام ١٩٦٩ ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٠١ ، ٢٠١٢، ص ١٥٨ .

([18]) عادل محمد حسين العليّان ، العراق في السياسة الامريكية المعاصرة ١٩٨٠–٢٠٠٣ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠١١ ، ص ٩١ .

([19])F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Letter from the Assistant Secretary of State for Congressional Relations (Macomber) to the Chairman of the House Foreign Affairs Committee (Morgan), 3, April, 1969,p.142.

([٢٠])عبد الرحمن البزاز : سياسي عراقي ، ولد عام ١٩١٣ في بغداد ، دخل الثانوية المركزية في ١٩٢٨ ، وتخرج منها ١٩٣٢ ، دخل كلية الحقوق ورشح نفسه للدراسة في لندن وتدرج في المناصب العسكرية حتى اصبح عميد في كلية الحقوق عام ١٩٥٥ ، وحاكما في محكمة التمييز عام ١٩٥٩ ، شارك في محادثات الوحدة الثلاثية بعد الثورة عام ١٩٦٣ ، وعين سفيراً في لندن ، ثم نائبا لرئيس الوزراء ، ثم رئيس الوزراء عام ١٩٦٦ ، توفي عام ١٩٧٣ للمزيد ينظر : سيف الدين الدوري ، عبد الرحمن البزاز اول رئيس وزراء في العراق الجمهوري، المؤسسة العربية للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ؛ محمد كريم المشهداني ، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في تاريخ العراق حتى عام ١٩٦٨ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

([٢١])عبد العزيز العقيلي : سياسي عراقي ولد عام ١٩١٩ في مدينة الموصل ، دخل الكلية العسكرية الملكية عام ١٩٣٧ وتخرج منها برتبة ملازم ثان عام ١٩٣٨، دخل كلية الاركان العراقية وتخرج منها عام ١٩٤٥، وفي ١٩٥٤ عمل معلما في كلية الاركان ، ويعد البزاز احد الضباط الاحرار البارزين ،عين سفيرا في ايران بعد ثورة ١٩٥٨، شغل منصب وزير الدفاع في الفترة ١٩٦٥–١٩٦٦ ، توفي عام ١٩٨١ للمزيد من التفاصيل ينظر : ستار نوري العبودي ، عبد العزيز العقيلي حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٩١٩–١٩٨١ ، دار المرتضى للنشر ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

(22) F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972,Memorandum RNA–6 From the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hughes) to Secretary Rogers, Washington, February, 14, 1969,p.50.

(23) F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Memorandum From John M. Leddy of the European Bureau to Secretary of State Rogers, Washington, February, 7, 1969,p.36.

(24)F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Research Memorandum RNA–6 From the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hughes) to Secretary Rogers, Washington, 14 ,February, 1969,p.50.

(٢٥) الملك حسين بن طلال (١٤ تشرين الثاني ١٩٣٥–٧ شباط ١٩٩٩) : ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، ولد عام ١٩٣٥ في عمان وتلقى علومه في الاسكندرية تولى العرش بعد تخلي والده عنه في ١٩٥٣ ، انشأ مع الملك فيصل الثاني الاتحاد العربي الهاشمي باتحاد الاردن والعراق في شباط ١٩٥٨ ، الا ان الاتحاد انهار بعد ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ ، شارك في حرب حزيران ١٩٦٧ ووضع قواته بأمرة القيادة العربية الموحدة ، توفي ١٩٩٩ للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد عماد رديف طالب ، الحسين بن طلال ودوره السياسي في الأردن ١٩٥٣–١٩٦٧ ، دار الابداع للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٧ . ؛ عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج ٤، المؤسسة العربية للدراسات بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٥٤١ .

(26)F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Memorandum From John M. Leddy of the European Bureau to Secretary of State Rogers, Washington,7, February, 1969,p.36.

(27) F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Memorandum From the Executive Secretary of the Department of State (Eliot) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, 21,May, 1971,p.930.

(٢٨) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٤٧ .

(٢٩) وزارة الاعلام ، مسيرة الثورة في خطب وتصريحات الرئيس احمد حسن البكر ، ١٩٦٨–١٩٧٠ ، ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٧١ ، ص ٧٠ .

(30) F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Memorandum From John M. Leddy of the European Bureau to Secretary of State Rogers, Washington, 7, February, 1969,p.36.

([31]) F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Telegram from the Embassy of Belgium to the Ministry of Foreign Affairs, Brussels,6, March 1969,p.62.

([32])F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972,Memorandum by Brian Bass, Lebanon, Jordan, Syrian Arab Republic, and Iraq Affairs bureau Office of Middle Eastern Affairs Washington,13, March, 1969,p.60.

([33])Ibid .

([34])F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972,Memorandum by Brian Bass, Lebanon, Jordan, Syrian Arab Republic, and Iraq Affairs bureau Office of Middle Eastern Affairs Washington,13, March, 1969,p.60.

([35]) F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Discussion note, subject: the efforts of the Iraqi authorities to obtain the Baghdad embassy complex, Brussels, 20 , March, 1969 ,p.67.

([36]) Ibid .

([37])F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Discussion note, subject: the efforts of the Iraqi authorities to obtain the Baghdad embassy complex, Brussels, 20 , March, 1969 ,p.67.

([38])Ibid.

([٣٩]) هنري كيسنجر (٢ كانون الأول ١٩٦٨–٣ تشرين الثاني ١٩٧٥) : سياسي ودبلوماسي أمريكي من اصول المانية يهودية ، ولد في مقاطعة بفاريا في المانيا عام ١٩٢٣ ، وبسبب جذوره اليهودية هاجر مع عائلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٨ خوفاً من الاضطهاد النازي آنذاك ، التحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك وشارك كجندي في الجيش الأمريكي في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبعد حصوله على الجنسية الأمريكية عام ١٩٤٨، حصل على شهادة الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية من جامعة هارفرد وأصبح استاذاً في الجامعة نفسها ، عين مستشار الامن القومي الأمريكي بين عامي ١٩٦٨– ١٩٧٥، ثم عين وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٣–١٩٧٧ للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرزاق خليفة رمضان ، هنري كيسنجر ودوره في الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٢٣–١٩٧٧، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٩ ، ص ص ٥٢–٥٧ . ؛ عباس علوان لفتة الشويلي ، دور هنري كيسنجر في إدارة أزمات الشرق

الأوسط بين العنصرية والبرغماتية (حرب أكتوبر إنموذجاً) ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٢٥ ، ٢٠١٨ . ؛

Encyclopedia Americana, International Edition, New York ,1979, p.486-487 . ؛ Henry Kissinger , Ending the Vietnam War , Chelsea House ,New York , 2007 , pp.1-18.

([40]) F.R.U.S, 1969-1976, Vol E-4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969-1972, Discussion note, subject: Memo from the Executive Secretary of the State Department (Elliott) to the President's Security Adviser the Nationalist (Kissinger), Washington , 21 ,May, 1971 ,p.930.

([41])Ibid .

([42])F.R.U.S, 1969-1976, Vol E-4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969-1972, Discussion note, subject: Memo from the Executive Secretary of the State Department (Elliott) to the President's Security Adviser the Nationalist (Kissinger), Washington , 21 ,May, 1971 ,p.930.

([43])Ibid .

([44]) Ibid

[(45)]F.R.U.S, 1969-1976, Vol E-4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969-1972, Discussion note, subject: Memo from the Executive Secretary of the State Department (Elliott) to the President's Security Adviser the Nationalist (Kissinger), Washington , 21 ,May, 1971 ,p.930.

([٤٦]) حماد شهاب التكريتي (٣ نيسان ١٩٧٠-٣٠ حزيران ١٩٧٣) : ضابط عراقي ، ولد في تكريت عام ١٩٢٢ ، دخل الثانوية العسكرية ، ثم الكلية العسكرية في بغداد وتخرج برتبة ملازم ثان عام ١٩٤٥ ، كان له دور مهم بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ واصبح بعد الانقلاب عضواً في مجلس قيادة الثورة ، وعين رئيساً لاركان الجيش لغاية عام ١٩٧٠ ، ثم عين وزير للدفاع ١٩٧٠-١٩٧٣ ، قتل اثناء المحاولة الانقلابية التي قام بها ناظم كزاز في ٣٠ حزيران ١٩٧٣ للمزيد من التفاصيل ينظر : جعفر الحسيني ، على حافة الهاوية العراق ١٩٦٨-٢٠٠٢ ، ط٢، الروسم للصحافة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ص ٥٩ -٦٠ . ؛ خالد احمد الجوال ، موسوعة وزراء الدفاع في العراق من الاحتلال البريطاني الى ما بعد الاحتلال الأمريكي ، دار ومكتبة البيارق للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٢٢، ص ٢٧٨ .

([٤٧])صحيفة الثورة ، (بغداد) ، العدد ٨٣٦ ، ٢٤ أيار ١٩٧١ .

([48]) F.R.U.S, 1969–1976, Vol E–4 ,Documents on Iran and Iraq, 1969–1972,Telegram from the State Department to the Embassy of Belgium, Reaction of the Belgian Ambassador to US Proposals to Seize the Property of the Baghdad Embassy, Washington, 26, May, 1971,p.940.

([49])Ibid .

([50]) Ibid .

([٥١]) منتصر سعيد جودة ، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٧ . ؛ ناظم عبد الواحد الجاسور ، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ١٠١ .

([٥٢]) المصدر نفسه ، ص ١١١ .

([53])Clifton E . Wilson , Diplomatic Paivileges and immunties , Arizona , 1967 , p.137.